الفصل الرابع: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

المحاضرة 12

1- إستراتيجية إحلال الواردات:

تعتبر هذه الاستراتيجية من بين استراتيجيات التصنيع التي عملت بها الدول النامية منذ بدايات استقلالها السياسي بغية تحقيق اكتفائها الذاتي وتقليص تبعيتها للسوق الدولية. وتعني إحلال الواردات إن تنتج محليا ما يتم استيراده من قبل أو الإنتاج محليا ما كان يمكن القيام باستيراده ما لم يقم هذا الإنتاج. وفحوى هذه الاستراتيجية إن تقوم الدول النامية بإقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجات السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستوردها من الخارج.

وعلى ذلك فان إستراتيجية إحلال الواردات تهدف إلى تخفيض أو منع استيراد بعض المنتجات المصنوعة ولتحقيق ذلك تستعمل التعريفة الجمركية أو أدوات قيود أخرى كنظام الحصص والمعايير الصناعية وغيرها من القيود المباشرة وغير المباشرة، ويستفاد من فرص القيود على استيراد تلك السلع التي تريد الدولة احلالها بالإنتاج المحلي فائدتين هامتين هما:

- إن المنتج المحلي يصبح في وضع افضل من المنتج الأجنبي من حيث المنافسة السعرية، وذلك إن سعر السلعة المستوردة بعد إضافة التعريفةعليها تصبح غير قادرة على منافسة السلعة المحلية؛
- أما الفائدة الثانية والتي تترتب على فرض القيود على الاستيراد لهذه السلع ينشا محليا فائض في الطلب على هذه السلع/ مما يترتب عليه ارتفاع أسعارها وبالتالي ربحية الاستثمار فيها فتتجه الموارد المحلية إلى الاستثمار في إنشاء الصناعات التي تقوم بإنتاج هذه السلعة التي كان يتم استيرادها من قبل.

بعد إن تستنفذ هذه الصناعات فرص الاحلال وتحقق الاكتفاء الذاتي يكون الباب مفتوح لها للتصدير وفي نفس الوقت تقوم بتوسعة استثماراتها في صناعات وسيطية وانتاجية، على إن تتميز هذه الصناعات ب:

- كثافة استخدام رأس المال؛

- أهمية وفورات الحجم الكبيرة؛
- كبر حجم المشروع؛
- تقدم التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج؛
- الحاجة إلى العمالة الفية الماهرة؛
- الحاجة إلى كوادر إدارية وتنظيمية عالية المهارة والخبرة، أضف إلى ذلك إن ربحية هذه الصناعات خاصة الوسيطية يجب إن تكون متواضعة.

إن تنفيذ إستراتيجية التنمية عن طريق إحلال الواردات يترتب عليها إن تؤدي إلى:

- تخفيف العبء على ميزان المدفوعات والتوفير في استخدام موارد النقد الأجنبي النادرة والى انخفاض نسبة الواردات إلى إجمالي التجارة الخارجية وانخفاض الأهمية بالنسبة للواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية يترتب عليه زيادة الواردات من السلع الاستثمارية.
- تقييد الواردات من السلع الاستهلاكية، سوف يترتب عليه تحرير موارد النقد الأجنبي التي كانت تستخدم في استيرادها من قبل، وتستخدم هذه الموارد المحررة في الاستيراد المعدات والآلات والسلع الأخرى اللازمة لرفع معدل الاستثمار(التراكم الرأسمالي) في القطاع الصناعي وفي جملة الاقتصاد القومي.
- التوسع المستمر في إنشاء الصناعات التي تحل محل الواردات عن طريق خلق الظروف الملائمة لتوجيه الاستثمارات اليها وذلك برفع ربحية الاستثمار فيها ويؤدي ذلك إلى الزيادة المستمرة في الأهمية النسبية للناتج القومي المتولد في القطاع الصناعي.
- توسع في فرص العمالة الصناعية وبالتالي زيادة الأهمية النسبية للعمالة في الصناعة ولكن على حساب القطاعات غير الصناعية وبصورة خاصة قطاع الزراعة والتي تشملها الحماية.

لقد أدى تطبيق هذه الاستراتيجية وفق النمط الذي اشرنا إليه إلى تحقيق النتائج التالية:

- نجحت هذه الاستراتيجية في تحفيز الطلب الداخلي في الدول النامية، دونما الطلب الخارجي لانها لم تستطع المنافسة؛
- أدت إلى ارتفاع مستويات تكاليف الإنتاج وتبديد الموارد وعدم الاستخدام الأقصى للطاقات الإنتاجية المتاحة؛

- رداءة السلع المحلية بسبب اللامنافسة الأجنبية التي تحفز على تحسين المنتجات المحلية؛
- زيادة تبعية الدول النامية للدول الأكثر تقدما بسبب ارتفاع مديونتها إلى حدود بقيت تدور في دوامتها، إضافة إلى المؤسسات الدولية التي فرضت عليها شروطها وبرامجها؛
- عجز موازين مدفوعاتها وتسرب أرصدتها من العملة الصعبة.

هذه الاستراتيجية لم تقدم حلا سليما للتنمية ولا مخرجا من مشكلة التخلف، كما أنها لم تخلف نمطا متوازنا للتصنيع الاستهلاكي حسب ما يطلبه المستهلكون وهذا مخالف لما نادت به نظرية النمو المتوازن.

2- استراتيجة ترقية الصادرات:

بعد فشل إستراتيجية إحلال الواردات في اغلب الدول التي طبقتها لما لها من آثار سلبية بدأت تسري دعوة جوهرها المطالبة باستراتيجية جديدة للتنمية هدفها التصنيع للأسواق الخارجية، واختلفت المسميات التي تسمت بها من" إستراتيجية التصنيع عن طريق التصدير" إلى " اسراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج" إلى " إستراتيجية بناء الصناعات للتصدير"، إلا إن معناها المقصود هو التركيز عن إنشاء صناعات معينة يكون الهدف منها تصدير جزء أو مجمل منتجاتها بشكل مباشر.

وقد كان اول تعبير متكامل عن هذه الدعوة متضمنا في تقرير "راؤول بربيش" السكرتير العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى الدورة الأولى لهذا المؤتمر في جينيف سنة 1964، ولم تنطلق هذه الدعوة من فراغ وانما من استقراء للوقائع الجديدة في العلاقات الاقتصادية بين البلاد المتخلفة والدول الرأسمالية المتقدمة واهمها مايلي:

- زيادة الحاجات الاستيرادية الهامة للدول المتخلفة سواء من السلع الرأسمالية أو من الأغذية، وقد أدى إلى هذه الظاهرة نمط التصنيع القائم على إحلال الواردات والذي دفع إلى زيادة السلع الرأسمالية والوسيطية وصاحبه اهمال قطاع الزراعة ومن ثم استيراد الغذاء أيضا ...؛
- انخفاض مستوى جودة المنتجات الاستهلاكية المصنعة في البلاد المتخلفة وذلك نظرا لارتفاع واستمرار حائط الحماية تحت حجة " الصناعة الوليدة" في نفس الوقت الذي شهد بدء نقل بعض الصناعات من الدول الرأسمالية المتقدمة إلى الدول المتخلفة....

وفي مواجهة هاتين الحقيقتين، جرى الترويج لهذه الاستراتيجية وذلك استنادا إلى حجتين رئيستين:

- إن إقامة صناعات موجهة للتصدير سوف يجبرها على إن تزيد من مقدرتها التنافسية في السوق العالمية، وهو ما يسمح بزيادة درجة التركيز والتخصص وبتحقيق الوفورات الداخلية والخارجية أو وفورات الحجم الكبير فيتحسن بذلك مستوى جودة المنتجات وتتحقق الكفاءة الاقتصادية للصناعات؛
- إن التصنيع للتصدير وسيلة للحصول على موارد جديدة من العملة الأجنبية، من حيث انه يزيد من الصادرات ويقلل من الواردات ويؤدي بالتالي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات وميزان المديونية والدائنية للبلاد المتخلفة.

هذه الاستراتيجية التي طبقتها عدة دول، فقد طبقتها كل من الدنمارك والنرويج ثم دول جنوب أوروبا واليابان فدول جنوب شرق اسيا ككوريا وتايوان ثم أمريكا اللاتينية مثل الارجنتين ،كولومبيا والمكسيك.

وقصد إنجاح هذه الاستراتيجية وضعت لها العديد من الإجراءات كإعانة المنتجين المصدرين وخفض الرسوم على الموارد المستوردة للإنتاج وإقامة المناطق الحرة وإصدار قوانين لتشجيع الاستثمار الأجنبي، خاصة إقامة صناعات تصديرية في الدول النامية وانشاء مشاريع مشتركة بين رؤوس أموال محلية وشركات دولية النشاط وبدت المشاركة في هذه الحالات ضرورية للحصول على الخبرات الفنية لهذه الشركات في التصميم والإنتاج والتشغيل والصيانة والإدارة وضمان تصريف الإنتاج في أسواق الدول التي تسيطر عليها هذه الشركات.

سمح تطبيق استراتيجية بناء الصناعات للتصدير على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية بتحقيق مزايا أهمها :

- تحقيق مبدا الميزة النسبية والتخصص الدولي (وفق نظرية هكشر واولين)؛
- التغلب على مشكلة صغر حجم السوق المحلي، مما يمكن الدول النامية من الاستفادة من وفورات الحجم الكبير؛
- ارتفاع الميزان التجاري وزيادة مدخرات من العملة الأجنبية؛
- تحسين نوعية المنتجات المصدرة وزيادة تنافسيتها، مما ولد اكتساب ومتابعة للتكنولوجيات الحديثة.

هذه الاستراتيجية بالمقابل خيبت آمال الدول النامية خاصة لما جلبته لها من سلبيات فلقد سمحت ب:

- تعميق رابطة التبعية للنظام الرأسمالي العالمي في المجالات التالية:

أ- في مجال الإنتاج: فقد اقتصرت عمليات التصنيع على التصنيع الجزئي والاولي لبعض المواد الأولية والصناعات التجميعية والصناعات الملوثة وكثيفة الاستخدام للطاقة ولعنصر العمل.

ب-في مجال التكنولوجيا: فقد اعتمدت تجربة التصنيع على استيراد التكنولوجيا من الدول الرأسمالية المتقدمة وعلى استمرار استيرادها، أو انتاجها محليا بنفس المواصفات، وذلك حتى تكون المنتجات قادرة على المنافسة في السوق العالمية.

ت-في مجال حركات رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية: فقد نشا التصنيع للتصدير ابتداءا بمبادرة من رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية، وعلى راسها الامريكية، وقد دان في توسعه الافقي والعمودي والراسي لاستمرار تدفق رأس المال الخارجي.

ث-في مجال التجارة: فقد ارتبط تطور عملية التصنيع وإمكانية استمرارها في المستقبل، بل وارتبط دوران دولاب الإنتاج المحلي أصلا بمدى وقوة واتجاهات الطلب في المراكز الخارجية المستهلكة لمنتجات تلك الصناعات التصديرية وهي المراكز الرأسمالية المتقدمة.

- تعميق الاختلال الهيكلي: "...فكما كان الاستعمار يهتم قديما بالصناعات الاستخراجية وبزراعة بعض المحصولات اللازمة لمصانعه...ويخصها بكل الاستثمارات مما يزيد من سوء أوضاع بقية قطاعات الاقتصاد القومي، ينتقل الاهتمام في الاستراتيجية محل الدراسة إلى الصناعة التحويلية التي تتبناها الشركات متعددة الجنسية- أداة الاستعمار الجديد- وتتخلف بقية القطاعات، ولذلك اطلق الاقتصاديون على هذا النوع من الاستراتيجية وما يؤدي اليها من نتائج اسم تنمية التخلف بمعنى أنها تعمق من ظاهرة التخلف: تغير من اشكالها وتؤكد آثارها في نفس الوقت... والمثل البليغ هنا هو الارجنتين".
- تعميق التفاوت الطبقي والمظالم اجتماعية: لقد ادعى مروجو الاستراتيجية المذكورة آنفا بان التصنيع سوف يدفع إلى زيادة دخول أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب عوائد التملك، ثم لن تلبث إن تتساقط ثمار النمو من أعلى إلى أسفل إلى الطبقات الاجتماعية الدنيا لكن الذي حدث العكس والمكسيك أحسن مثالا على ذلك.

3- استراتيجية الجمع بين إحلال الواردات وترقية الصادرات (الاستراتيجية المختلطة):

هذه الاستراتيجية تجمع بين الاستراتيجيتين السابقتين في آن واحد مما يولد استراتيجية جديدة للتنمية الصناعية تتلافى السلبيات في كل منهما، وساد هذا الراي في بعض الدوائر الفكرية في الاتحاد السوفياتي سابقا وأوروبا الشرقية، وحل مازق التصنيع في البلاد المتخلفة يرتكز على شعبيتين:

- إقامة فروع تصديرية للصناعات التحويلية ذات آثار عميقة على الاقتصاد القومي، بما يؤدي إلى توسيع السوق المحلية.
- المضي في توسيع إحلال الواردات بحيث يمكن إن يتطور في مرحلة ثانية إلى التصدير، وهو ما حدث بالفعل في صناعة المنسوجات في باكستان.

إن هذه الاستراتيجية من الوجهة النظرية يمكن إن تكون مقبولة لكنها واقعيا لن تخلص البلاد المتخلفة من تبعية صناعتها للدول الرأسمالية المتقدمة لان اتجاهاتها ستكون من الخارج وليس من الداخل، وعليه يتم اهمال السوق المحلية وضورات توسعها والتبعية كما أسلفنا ذكرا ستكون في الإنتاج، التكنولوجيا، حركات رؤوس الأموال، التجارة.